

واورد عليه ان ما اخرج فالخطاب لم يتناول له فاجاب بان المراد بالخطاب
 الخطاب بتقدير عدم التخصيص كقولهم خصص العام وهذا علم مختص
 ولا شك ان التخصيص ليس بعام لكن المراد به ان دعاء ما لو لا يجبه
 ومسل وهو قوله ان التعميم المختصين واورد عليه انه تعرف بالتخصيص
 بالتعميم وفيه دور ولا يلزم انه ليس اعرف منه بل هو مثله في الجلاء
 والمخالف فان من عرف حصول التعميم عرف تحصيل التخصيص وبالعكس
 الجواب ان المراد بالتخصيص المجرى في الاصطلاح وبما يخص
 اعم كور في الجمله هو التخصيص في اللغة فتقدير اعملا دورا فكل دور اعملا
 لان التعميم قد عرف والاصطلاح قد لم يعرف ويطلق التخصيص
 على قصر اللفظ وان لم يكن عاما كما يطلق عليه عام بعد ذلك كقولهم
 للمؤمنين وصالحين وجميع المسلمين لا يستقيم تخصيص لا فيما لم يسم بكونه بكل
 التخصيص كما يطلق على قصر العام على بعض مسمياته فقد يطلق
 على قصر اللفظ على بعض مسمياته فان لم يكن عاما وذلك كما يطلق
 على اللفظ كونه عاما بعد مسمياته وان لم يكن عاما وذلك كقولهم
 كما يطلق على اللفظ كونه عاما مثله عشرة من له عام باعتبار احواله
 فاذا قصر على خمسة بلا ستة وعنه مسل قد خصص وكذا كقولهم
 للمؤمنين وصالحين المسلمين فاكرمتم المسلمين لا افاضتمهم للمؤمنين
 المسلمين عاما والاستثناء منه كخصاله واعلم ان التخصيص انما يسمي
 فسمي تارة لم يسم بغيره فلا يمكن ان لا فيما لو كرهه بكل يعود وجاهد
 يمكن ان تقرأ اقامه حقيقه فذلك ان كلهم او حكما نحو الباريه كلها ذلك
 ليكون له بعض يمكن القصر عليه وان لا يتكبر بكل انما هو ليدفع عنهم لاراده

وشهدت بما لا يقل عن ذلك للخصم المطابق للمعروف
 والحق منتهى في المعهود والوجودي فليس من العموم والخصم
 في شئ مما اختلف في منتهى الخصم الى كم هو فذهب
 لكثير من المتأخرين بجمع يفرق بين الاول العام ومسل نحو
 راني عليه ومسل كوراني اثنين ومسل الى واحد والحق ان
 ان كان الخصم مستشعرا او يدل جازا الى واحد نحو عشرة
 الالف واشترى العشرة احداه والالفان كان مفصل
 فيهما كالصنف والشرط جازا الى اثنين نحو اكرم الناس للعلم
 او ان كانوا الى واحد ان كان بمفصل فان كان في محمول
 جازا الى اثنين كما تقول قتلت كل زيدين وقد قبل اثنين
 وهم ثلثة او اربعة وان كان في غير محمول او في عدد كثير فالثاني
 الاول وهو لا يفرق بجمع يفرق بين الاول فلابد من دخول الذي
 فأكرمه وليس مردودا وبكرت لو قال قتلت كل من في الله
 ولم يصل الا ثلثة فثلاثة فبها ومحطها وكذا لو قال اكلت كل
 في السماء فلم ياكل الا ثلثة فثلاثة فبها ولو قال كل من دخل بي
 فهو جازا وكل من اكل فأكرمه وفيه ثلثة فعال اريدت فبها
 وبكرت اعدا غيا وخطي العاقل العاقل كوراني الخصم الى اثنين
 او ثلثة اصح بما قبل في الجمع وان اقله ثلثة اذا شان كانه جمعا
 لكنك اجمع حقيقة في الثلثة او في الاثنين الجواب ان الكلام
 في اقل من خمسة لخصم ليعلم لاني اقل من خمسة يطلق عليها
 بجمع فان الجمع ليس بعام ولم نعم دليل على جازم حكمها

فلا يعلق لاحدهما بالآخر فلا يكون المثبت لاحدهما مثبتا للآخر
 الخافون كواثر الخصم الى واحد قالوا اولاً انه كذا كذا
 للناس الى الجمل وان كان العالم واحداً انما قال
 والجواب ان عموم قولنا لا كذا يخص العام الى الواحد محض
 بالاستثناء وكذا معنى بل البعض وانما قد استثنى
 عن الكلية المدعى فلا يمكن الا لزام بهما والفرق عالم
 قالوا ثانياً قال الله تعالى وانما لنا فلون والحمد لله
 تعالى وحده لا شريك له الجواب انه ليس محل النزاع
 فانه للعلم وليس من العموم والخصم في شئ وذلك
 لما جرى به العادة ان العطل ويكفون عنهم وعن اتباعهم
 فيقبلون المتكلم بغير ذلك استعارة عن العطف ولم يبق
 معنى العموم على اصلاً قالوا بالواحد امتنع ذلك كان
 لتخصيصه واخراج اللفظ عن موصوفه الى غيره فامتنع كل خصص
 الجواب منع كونه للخصم بل لخصم خاص وهو ما بعد
 لاحد قالوا رابعاً قال الله تعالى للذين قال لهم الناس والاد
 نعيم ابن مسعود رابعاً في المفسرين ولم يبعه اهل السنة
 معنى لوجود العرفه فوجب جوار الخصم الى الواحد
 وما حدثت العرفه هو المدعى الجواب انه غير محل النزاع فان
 الجوت في خصص العام والناس بهنا ليس بعام بل للمعروف
 والمجهول ليس بعام لما عرفت فمدعى العام حيث اعترنا قولنا
 مطلقاً واخرجهما به للمعروف قالوا خامساً علم بالمعروف من المعرف

قولنا طه

قولنا مطلقا واخرجه من المعهود اكلت الجزر من بيت
 الماء والمزاد ما قل القليل مما يتاوله الماء والجزر الجواب
 ان ذلك غير محتمل الرابع فان كل واحد من الماء والجزر
 في المثالين ليس بعام بل هو للبعض الى بقى المطلق
 للمعهود الذي يبقى وهو الجزر والماء المعد في الدرس انه
 هو كل ويشترط وهو معدار كما معلوم وذلك بعينه كما
 يقول العلامة ادخل السوق فان كنت تريد وحداء لا سواها
 المعهودة فيكون مع هذا خارجا عنها معينا لبعض الاسواق
 كالحب العادة واذا كان كذلك فليس بعام محصص
 ولا يعلق له مسئلة العموم والخصوص اصلا انه هو معهود
 يتناول هذه من المعشقات فيد بعض فيها كما لمطلق ليقيد
 ببعض ما يوجد في صفة المعدلات ويحتمل ان المحال من غير فرب
 معهود وعموم المحصص متصل ومنصل المتصل بالاشتراك
 المتصل الشرط والصفة والفاء وبدل البعض المحصص
 المحصص ينقسم الى متصل ومنصل لانه اما ان لا يستقل
 بنفسه او يستعمل والاول المتصل والثاني المنفصل فالمحصص
 المتصل خمسة الاول الاستثناء المتصل كقولنا اكرم الناس
 الا اجمال بخلاف المسطوع فانه لا يختص في الشرط مثل
 اكرم الناس ان كانوا علماء والثالث للصفة مثل اكرم الناس
 للعلماء الرابع الفاية مثل اكرم الناس الى ان يملوا الى حسن
 بدل البعض كقولنا اكرم الناس العلماء منهم وانت تعلم ان منها من

المذكر كونه مستثنا او مضافا به ومنها ما يخرج عن المذكور كالشروط والعقد
 والعدل والاستثناء في المصطلح من جهة ومقتضى محاربه
 على الحقيقة من مساو على وفضل مشترك والامام في معنى الحق في الحق
 الحكم اذ في ان المستثنى حكم اخر له محال له بوجه من مساو الاما انقص
 ولان المصطلح اظهر لم يحل فقه الامصار على المصطلح لا عند تعذره
 وحرم قالوا في له عذري بانه درهم لا ثوبا وشبهه لا قيمة ثوب
 المستثنى ان كان بعض المستثنى منه فالاستثناء
 متصل ولا ينفصل والمصطلح هو ملت ان لا ينفصل في الخصم
 فان قولك جاني القوم الامام لا يخرج بعض المسمى ولا يعرف خلافا
 في صحة الامام المضاف كونه حصص او محاربا فقول حصص وفضل محاربا او على
 القول بانه حصص بعد فضل مساو على اي معول على الفصل والمصطلح
 باعتبار امر مشترك بينهما وفضل لا بل هو مشترك بينهما لا مشترك
 الاطلاق واعلم انه لا بد لصحة الاستثناء المصطلح من جهة له بوجه من الامور
 وقد يكون بان تنقضي المستثنى الحكم الذي تثبت للمسمى منه
 نحو جاني القوم الامام اذ قد يثبت للمسمى امر اخر مما ثبت للقوم
 وقد يكون بان يكون المستثنى نفسه حكما اخر محال للمستثنى منه
 بوجه من مساو الاما انقص فان الفصل حكم مخالف للمرماه وكذا
 ما تقع الامام واولى ما جاني ربه الا ان الجوم القوم على الاطلاق له
 بينهما باحالي الوجين وبالجملة فانه معدر مكن فكل حكم له جماله اما
 كحصص من مساو في زيد مكن في زيد واما معدر الجوم مكن
 لكن اكر مكن فكذا يثبت واعلم ان الحق ان الفصل اظهر

والمصطلح

فيلكون

فلا يكون مشتركا ولا للشرك بل حقيقة فيه
 ومجازا في المنقطع فلهذا لم يحذف علماء الاصل
 على المتصل الا عند بعد المتصل حتى عدوا الحمل
 على المتصل غير الظاهر وحالوه ومسلم قالوا
 انه قوله له عند ما دراهم الا ثوبا وله على اهل الاشهاد
 معناه الا قيمة ثوب او قيمة شاة فممكنون الا خمار
 وهو خلاف الظاهر لمصر موصلا ولو كان في المنقطع
 ظاهرا لم يكنوا محالين لظاهر حذر راعته
 واما حذره فليس البواطي ما دل على محال لفظ بالآخر
 الصفة واثباتها وعلى الاشراك او المحار
 لا يجمعان في ضد فقال في المنقطع ما دل على
 محال لفظ بالآخر الصفة واتوا بها من غير اخراج
 واما المتصل فقال العراقي قول ووضع محصورته
 محصوره دال على ان المذكور به لم يرد بالقول
 الاول وادرج على طرده الحضيض بالشرط واللفظ
 بالدي والغاية ومسل قام القوم ولم نعم ريد به
 ولا يرد ذلك لان وعلى عكس جاء القوم الا يزيد فانه
 ليس بدي وضع ومسل لفظ متصل كماله ليس
 بمقتضى دال على ان مدلوله غير مراد كما اتصل به
 ليس بشرط ولا صفة ولا غاية وادرج على طرده قام
 القوم لازيد وعلى عكس جاء الا يزيد فانه لم يتصل

كماله وان مدلول كل استثناء متصل مراد بالاول
 والاحرار من الشرط والمصلحة وهم الاول الى اخرها
 بالا واخوانها الاستثناء المتقطع قد علمت
 انه اختلف فيه المتواطى هو المشترك او مجاز
 فان قلنا انه متواطى في المتصل والمتقطع
 امكن حده مع المتصل بحده واحد باعتبار
 المعنى المشترك بينهما وهو محذور الخلفه الا ان
 من الاخراج وعدمه معال مادل مع محال
 بالا غير الصفه واحواها فقول له مادل على
 من لفه يتناول انواع الخصص وقوله بالا
 غير الصفه يخرج سائر انواعه والخاصه الا ان
 الصفه يخرج نحو لو كان فيهما الله الا ان الصفه تا
 لا نه بمعنى غير الله فيكون صفه لا استثناء وقوله
 واخوانها اراد بها الحروف المراد في الاخر سوى و
 حاشا وعدا وهي حروف معلومه معينه واما
 واما ان قلنا انه مشترك بين المتصل والمتقطع
 او حقيقه في المتصل مجاز في المتقطع فلا يمكن اجمع
 بينهما في حده واحد لان مفهومه حقيقته ان مختلفان
 فلا يكون حدهما واحدا بل بحده كل واحد منهما
 باعتبار خصوصيتهما وهما متفاران مرور
 فاما المتقطع فيزاد فيهما ذكر فساد بمشاريع المتصل

فان قيل ليس المشرك ولا الضال صاحب اربعة لا يخرجها ولا يخرجها وهم لانها اربعة لان
 على ان يكون لها عدم ما على ان لا يرد له لا يخرجها وهو من على الاول ان لا يخرج
 وضع الشعر لا علام عدم الارادة بل لا يخرجها في عدمه لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة
 به ولا يصح ان لا يخرجها في عدمه لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة
 عدم او في عدمه لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة
 ومنه ما يخرجها لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة
 وان على عدم اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة
 عن ضعف فلا يلزم ان لا يخرجها لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة
 ان لا يخرجها لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة
 ان لا يخرجها لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة
 ونحوها القوم لا يخرجها لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة
 قال وقد اختلفت في ذلك لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة
 الا انه سمي الاخرى لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة
 مركب ومنه ما يخرجها لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة
 نعم لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة
 وكذا ما يخرجها لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة
 لا يخرجها لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة
 المشرك لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة
 الاول لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة
 الى هذا لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة
 الحكم بالارادة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة لانها اربعة

[illegible]

2

الشرقة فانه يستحق ان يكون الوجود من غير ان يكون له عرض في ذاته بل
فان العباد محضون في عرضهم والحق القاطن في ذاتهم في كل وقت
مع المكان الاضيق لسهولة مسلكه الاساس بعد جعل بالبراءة
في غير المحل في الحقيقة والضرورة والحق القاطن في ذاته بل
الوجود ان تبيين لا حارب غير الا ولا فلا حجة مثل ان كماله في
اكثر ما ليس ان لا يكون له عرض مشترك في عرض هو الا لا فلا حجة
في ظهور الانقطاع فلا حجة ولا حجة في المحل في ذاته بل
من عطف بعضها على بعض بالبراءة ثم لا بعد استنادها في
الحق واللا حجة فامره فلا نزاع فيها في الحق في الظهور في كل
ما يرد في وجه المحل في كل واحد من هذه وقالت الحقيقة في كل واحد
في الحق في العرض والبراءة بالحق في كل واحد في الحقيقة في
وقال الحق في ان لا يكون له عرض مشترك في عرض هو الا لا فلا حجة
مواضع في الحقيقة في كل واحد في ذاته بل في العرض في كل واحد
حكم فيها لا يشك في غير ذلك في كل واحد في العرض في كل واحد
الظهور في كل واحد في العرض في كل واحد في العرض في كل واحد
ان لا يكون له عرض مشترك في عرض هو الا لا فلا حجة في
اللا حجة في كل واحد في العرض في كل واحد في العرض في كل واحد
الاول في الحق في كل واحد في العرض في كل واحد في العرض في كل واحد
في عرض الاول في الحق في كل واحد في العرض في كل واحد في العرض في كل واحد
اللا حجة في كل واحد في العرض في كل واحد في العرض في كل واحد
الكرم من غير علم اللازم في العرض في كل واحد في العرض في كل واحد

وذكر في هذا الكتاب في الحق في كل واحد في العرض في كل واحد في العرض في كل واحد

مجلس علمیه و کرامت اهل بیت علیهم السلام در تبریز ۱۳۸۲

حرسهم وقل منكر وكنز شجاع لم يكلف الفرد قطعاً أو ثانياً فقل
 في هذه الكتب ولا يثبت ولا حرس نشأ بالمدقم حاول الجمع التام
 بموجب ان شرط الاستناد وهو محل الزام فان قال واذ كان الشرط
 للجمع فكذا الاستناد لانه كجميع متصل صدقنا به فليس في اللغة وقد
 ابلناه وكسب فالفرق ان الشرط ولان ما عطف هو مقدم بعد
 او لو قسم فندرج الى الجمع للقومية الدالة على اتصال الجملة والجمعي
 عليها وذلك مما يحول به انما الكلام مما لا يفسد فيها ذوق الطغور في
 وقترق على الهائل ان الشرط مقدم على ما يرجع اليه فلو كان
 لاخيره فقدم عليها ففقد دون ما جمع فلا يصح فارقاً أو ثانياً لو
 كرر الاستناد في كل جملة من الاخرى فقال امر بمرئى الاريد
 او مرئى الاريد وهو من الاريد بعد ستمى ولو لا ان المذكر راجع
 لعود الى الجمع وكان مغنياً عن التكرار لما استعمل لنفسه حلقاً فقل انما
 سبب تميزه في الاتصال عليه ما عطفها فلا تقيسها على ما سبقت
 فكل كذا انما سببها في تميزه في الطول مع الثبات عند بيان بقولنا بعد اجمال
 الاكثر في الجمع فنخرج بعود الى الجمع كما ذكرنا في الجمع فالحول
 لعوده الى البعض كمن فعوده الى الكل بموجب ان صلاحية الجمع لا يوجب
 ظهوره فيه كالمع التكرار فانه صالح للجمع وليس ظاهر فيه ولا في سبب
 ما يصلح له مراتب الجمع قالوا احسن لو قال على خيرة وعسرة اكسره
 لكان للجمع انما فاكسره عسرة من الصورد فاعاكسره اى في الحمار
 بموجب ان لو كانه غير محل الزام لان كل من في اجمال وفيه مخدرات
 وثانياً انما رجع الى الجمع مستقيم المعنى فلو رجع الى الاخيرة لم يستقيم

وثالث ان دعاء الروح والكلام والابحاج والابحاج والابحاج والابحاج
 والاخير وهو من قال المحصل ان العزف في جميع الابلجدة الخفا
 قلنا لا بد من روح الا وحول ذلك عدا الباعية قالوا لا عدا عشرة الا اربعة
 الا اثنين للاخيرة قلنا من العطف والتم فو وتو ليعلم للعقد فكان
 الا تو ليعلم ليعلم ليعلم ليعلم ليعلم ليعلم ليعلم ليعلم ليعلم
 حاشا لك سكونك لو لم يكن اجمع بخلافه قالوا كما الا ولانفس والروح
 مسكونك قلنا لا نفس مع اجواب البعج والافيا فالاخيرة كذا كذا كذا كذا
 قالوا انما روح عدم اقله اربعة باول وما يبدى هو الحق قلنا يجوز ان يكون
 وهو الحق كما لو قام دليل القابل بالاسرار حسن الاستفهام قلنا لا ليعلم
 كحقيقة اولى في الحقيقة فالواحد الاطلاق والاصل الحقيقة قلنا لا اصل عدم
 الا شر ك انقول العالمون بان الاشارة بحسن بالجملة الا بغير مطلقا قالوا
 هو الروح والابحاج روح فو في آية العزف الا الذي بانوا بالابحاج فكان
 بجان السيف بجملة بالتوبة ولا يشهد العاقل اجواب لا يلزم من ظهور الحق
 العود واليد واليد قد يعرف عنه دليل ومنه ذلك لان اجملة الاى
 فوايض بالتوبة انما يشهد بانها المستحق الاجل انما يظهر العزم وقد عرف
 في الجملة دليل عدا الباعية هنر اربعة عشر وانما قلنا اربعة عشر بالاعتماد
 لما كان كذا قلنا انما قالوا عدا عشرة الا اربعة الا اثنين عدا الا اثنين الى
 الا اربعة والاربعة فيقيد استثناء الاين من اربعة حتى يلزم ثمانية اجواب اول
 ان الكلام في المسعد والمعتق سمعنا على بعض بالوفاين انوا وهما وثانسا
 ان الكلام في خبره في خروا وثالث اني هنا في عدمه والابحاج والا كان ثلثان
 مشتبا فيهما بكونه في الا اربعة كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا

10

والذي كان المحل فيه تقدير العزوف عليهم ناسخه فيما ذكرناه من ان قال المصنف
بأن شرط العزوف المشروط بالاجتماع لشرطه ولا يرد عليه من ان يرد عليه ولو كان
طرد جزا سبب فصل ما قبله من المورع وورد عليه ما عكسه من العلم
القديم ولا ولا السبب في غير ما عكس سبب قول المصنف في المحل
المستلزم والشرط والمصدر فقد قال العزوف بالشرط ولا يرد عليه من ان يرد عليه
ولا يلزم من ان يرد عليه ما ورد عليه ولا يرد عليه من ان يرد عليه بالشرط
والمحس في غير المحل في العزوف وما يرد عليه من ان يرد عليه من ان يرد عليه
بما عكس ما لا وان ذلك مما ثبته في شرطه لا يرد عليه من ان يرد عليه
وما يرد عليه من ان يرد عليه من ان يرد عليه من ان يرد عليه من ان يرد عليه
فرد عليه من ان يرد عليه من ان يرد عليه من ان يرد عليه من ان يرد عليه
ويعلم انه لا يتوقف في المحل عليه من ان يرد عليه من ان يرد عليه من ان يرد عليه
لان المحل شرطه العلم القديم ولا يتوقف من ان يرد عليه من ان يرد عليه من ان يرد عليه
بما عكس من ان يرد عليه من ان يرد عليه من ان يرد عليه من ان يرد عليه
السبب في غير المحل من ان يرد عليه من ان يرد عليه من ان يرد عليه من ان يرد عليه
المحل من ان يرد عليه من ان يرد عليه من ان يرد عليه من ان يرد عليه من ان يرد عليه
كما يظهر من ان يرد عليه من ان يرد عليه من ان يرد عليه من ان يرد عليه من ان يرد عليه
يستلزم الشرط الذي لم يرد عليه من ان يرد عليه من ان يرد عليه من ان يرد عليه
مثل ان يرد عليه من ان يرد عليه من ان يرد عليه من ان يرد عليه من ان يرد عليه
وغيره من ان يرد عليه من ان يرد عليه من ان يرد عليه من ان يرد عليه من ان يرد عليه
ويعلم ان المحل من ان يرد عليه من ان يرد عليه من ان يرد عليه من ان يرد عليه من ان يرد عليه
ولا يرد عليه من ان يرد عليه من ان يرد عليه من ان يرد عليه من ان يرد عليه من ان يرد عليه

2018

...

10

الاضغين الاول الى حد ما حجبها عن الخلف متبئين مثل ان ظهرت فاعتق
 ان ظهرت فاعتق رتبة موهمة من المطلق على المقيد لا يمكن وكثير المقيد
 بيان المطلق لا يخفى لعدم عدل او اخر عنه وقيل كونه له لان تاخر المقيد فيها
 مطابقا لانه محال المطلق والمقيد فانه بيان لان كونه محال المطلق على المقيد فانه
 جميع من الدليلين لان العلم بالمقيد يلزم من العلم بالمطلق والعلم بالمطلق
 يلزم من العلم بالمقيد لحدوده وهو محال في تلك المقيد لانه يخرج بالعلم بالمقيد
 علم المقيد سواء كان كماله بالمطلق او بالمقيد فلو العلم بالمطلق اذ قد
 يكون كماله بالمقيد فلو لم يخرج واما ان بيان لا يخرج فلا يكون المقيد سخي
 كماله التحصيلي لانه يخرج من الخارج مثله ليس هو الاطلاق والتم لو كان
 المطلق كماله باخر المطلق ليس المقيد لان الشاذا ما يتصور للظرفي وهو كونه
 لانه لا يخرج من المطلق بل هو كماله الاول فاني لا تقصيه كماله شرعا لم يكن
 ثانيا مل وانه التحصيلي من نوع التحصيلي كماله الاول فاني لا تقصيه كماله شرعا لم يكن
 سلبا بل هو كماله لانه تاخر المقيد بيان كماله الاول المطلق هو المقيد فوجب
 ان يكون خارجا عن موهمة الموهمة لانه لا يخرج من موهمة المطلق لانه لا يخرج من موهمة
 خاص فوجب ان لا يلزم ان العلم بالمقيد فانه يلزم ان يكون المطلق بالمطلق
 المقيد فوجب ان لا يخرج من موهمة الموهمة لانه لا يخرج من موهمة المطلق لانه لا يخرج من موهمة
 حاكم في المقيد فوجب ان لا يخرج من موهمة الموهمة لانه لا يخرج من موهمة المطلق لانه لا يخرج من موهمة
 رتبة المقيد فوجب ان لا يخرج من موهمة الموهمة لانه لا يخرج من موهمة المطلق لانه لا يخرج من موهمة
 كماله المقيد فوجب ان لا يخرج من موهمة الموهمة لانه لا يخرج من موهمة المطلق لانه لا يخرج من موهمة
 بيان المقيد فوجب ان لا يخرج من موهمة الموهمة لانه لا يخرج من موهمة المطلق لانه لا يخرج من موهمة
 فوجب ان لا يخرج من موهمة الموهمة لانه لا يخرج من موهمة المطلق لانه لا يخرج من موهمة

مطلق

منه فيكون من حيث ما قيل في قوله تعالى ولا تعلمون ما يحضر الله من شيء
اعراق الكلمات ايها وانت فم ان هذا هو تخصيص العام لمخصص المطلق الثالث
ان يخصص المطلق فيمكن ان يكون تخصيصا لشيء واحد او لعدة افعاله العمل حال محو
معه فصل في ان يخصص المطلق على المقيد في اكثر من موضع لا بد ان يكون عليه
كل واحد من هذه احواله المحاذية لكون تخصيص علم ليس هو التخصيص بل هو العلم هو
فعل التخصيص كذا كذا ما كانت له اليد واليد واليد واليد واليد واليد واليد واليد
اشارة الى ان يخصص المطلق على المقيد في غير موضع لا بد ان يكون عليه واحد من هذه احواله
وليس كذلك في قوله تعالى ولا تعلمون ما يحضر الله من شيء في قوله تعالى ولا تعلمون
المطلق في قوله تعالى ولا تعلمون ما يحضر الله من شيء في قوله تعالى ولا تعلمون
كالعلم ثم قال المجدد في قوله تعالى ولا تعلمون ما يحضر الله من شيء في قوله تعالى ولا تعلمون
فلا بد ان يعلم من قوله تعالى ولا تعلمون ما يحضر الله من شيء في قوله تعالى ولا تعلمون
ايها المجدد والعقل المجدد في قوله تعالى ولا تعلمون ما يحضر الله من شيء في قوله تعالى ولا تعلمون
معه المجدد منه قوله تعالى ولا تعلمون ما يحضر الله من شيء في قوله تعالى ولا تعلمون
المجدد والمنه في قوله تعالى ولا تعلمون ما يحضر الله من شيء في قوله تعالى ولا تعلمون
اجتاز الاجتهاد في قوله تعالى ولا تعلمون ما يحضر الله من شيء في قوله تعالى ولا تعلمون
بالدلالة في قوله تعالى ولا تعلمون ما يحضر الله من شيء في قوله تعالى ولا تعلمون
والمراد من قوله تعالى ولا تعلمون ما يحضر الله من شيء في قوله تعالى ولا تعلمون
فلا بد ان يعلم من قوله تعالى ولا تعلمون ما يحضر الله من شيء في قوله تعالى ولا تعلمون
ليس في قوله تعالى ولا تعلمون ما يحضر الله من شيء في قوله تعالى ولا تعلمون
في قوله تعالى ولا تعلمون ما يحضر الله من شيء في قوله تعالى ولا تعلمون
المجدد في قوله تعالى ولا تعلمون ما يحضر الله من شيء في قوله تعالى ولا تعلمون

44

7-711

[illegible]

[illegible]

البريد

[illegible]

۱۱

طاهر

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

